

## أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان

## وضع توصيات الاستعراض الدوري الشامل والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان

## توصيات الاستعراض الدوري الشامل المقبولة: فرصة للعمل والمشاركة

يقع على عاتق الدولة مسؤولية تنفيذ جميع التوصيات التي قبلتها أمام مجلس حقوق الإنسان كدليل يثبت التزامها بحماية وتعزيز حقوق الإنسان. عقب الاستعراض الدوري الشامل الأخير لعمان في تشرين الثاني 2015، واستعداداً للاستعراض المقبل المقرر في تشرين الثاني 2020، وافقت عُمان على تنفيذ العديد من توصيات الاستعراض الدوري الشامل. فيما يلي لمحة عن بعض التوصيات الأكثر صلة والتي تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة: (4)، (3).

## سلطنة عُمان

الاستعراض الدوري الشامل  
(UPR)  
حقائق سريعة (1)

- آخر استعراض: 5 تشرين الثاني 2015  
(الدورة الثانية)؛ التقرير النهائي لفريق العمل: 6 كانون الثاني 2016  
(A/HRC/31/11)
- إعداد تقارير منتصف المدة: أيار 2018
- المشاورات الوطنية: أيار 2019
- صياغة تقارير المنظمات غير الحكومية: كانون ثاني - آذار 2020
- الاستعراض المقبل: تشرين ثاني 2020

مؤشر وضع الاتفاقيات الدولية لحقوق  
الإنسان في عُمان (2)

المفتاح	تم التصديق عليه
	تم التصديق عليها مع إعلانات
	تم التصديق عليها مع تحفظات
	تم التصديق عليها مع تحفظات و إعلانات
	تم التوقيع عليها بدون تصديق
	لم يتم اتخاذ إجراء
	اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
	الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري
	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
	اتفاقية حقوق الطفل
	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
	الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري
	الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم
	اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة
	البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام



مواصلة بذل الجهود للقضاء على ظاهرة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث عن طريق سن القوانين والتشريعات التي تحظر هذه الممارسة واعتماد خطة عمل وطنية لزيادة وعي النساء بالعواقب الضارة لهذه الممارسة.



مواصلة بذل الجهود لتعزيز الاعتدال والتسامح الديني، ولا سيما من خلال التعليم. زيادة فرص حصول الأطفال ذوي الإعاقة على التعليم من خلال تخصيص المزيد من الموارد.



وضع استراتيجية لتعميم مراعاة حقوق المرأة، ليتم تطبيقها على السياسات العامة وذلك بهدف ضمان المساواة بين الجنسين.

تعزيز حملات التوعية لمكافحة الصور النمطية السلبية ضد المرأة ومنع العنف ضد المرأة. اتخاذ خطوات لزيادة مشاركة المرأة في انتخابات مجلس الشورى، على حد سواء الناخبين والمرشحين، وتوسيع نطاق مشاركة جميع المواطنين في عمليات صنع القرار. اتخاذ تدابير جديدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتعزيز مشاركتها في الحياة العامة، بما في ذلك في مناصب صنع القرار.



مواصلة الجهود الرامية لتعزيز ظروف عمل العمال المغتربين وإصدار التشريعات واللوائح لتعزيز وحماية حقوق العمال المغتربين في قانون العمل العماني.

مواصلة زيادة نسبة تواجد النساء في القوى العاملة في قطاع الخدمة المدنية وزيادة تمكين المرأة. ضمان الرصد الفعال للنظام الإلكتروني لحماية الأجور على المستوى الوطني وتوسيع نطاق تطبيقه ليشمل جميع الشركات العاملة في سلطنة عمان.



تعزيز الجهود لضمان حماية الشباب والأطفال، الذين هم على اتصال مباشر مع نظام العدالة، وأن يخضعوا للمحاكم المتخصصة لقضاء الأحداث.

زيادة الجهود الرامية إلى بناء قدرات الموظفين في الجهاز القضائي تقنيا وإداريا.

مواصلة الجهود لتنظيم دورات مكثفة للأشخاص العاملين في مكتب المدعي العام حول الخطوات التي يجري اتخاذها وتماسيها مع حقوق الإنسان، واستقلال مكتب المدعي العام وفصله عن الشرطة.

مواصلة إشراك الشباب في العملية الديمقراطية من خلال اللجنة المنشأة لهذا الغرض.

تعزيز حماية الأشخاص ذوي الإعاقة، وزيادة تبادل الخبرات مع دول أخرى في مجال حماية حقوق الأطفال ذوي الإعاقة.